الصكوك الإسلامية ودورها الاقتصادي في مناهضة التضخم

أحمد غزالة
كاتب وباحث في الاقتصاد الإسلامي

لقد جاء الاقتصاد الإسلامي منظمًا للأنشطة الاقتصادية لتتناسب مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ولم يكن هدف النظام الاقتصادي الإسلامي مجرد وضع المبادئ والأسس الشرعية لهذه الأنشطة، بل وضع ضمن أولوياته إيجاد صيغ وأساليب مبتكرة للتمويل الإسلامي تساعد في إقامة نظام اقتصادي إسلامي يتفق مع مبادئ شريعتنا الإسلامية الغراء.

تأتي الصكوك الإسلامية ضمن تلك الصيغ المبتكرة التي تقدم لنا بديلاً شرعيًا لصيغ التمويل الربوية، ولا يقتصر مجرد دورها على أنها مجرد وسيلة استثمار بديلة للوسائل الربوية، ولكن تلعب دورًا اقتصاديًا هامًا في الحد من المشاكل التي تزعج الأنظمة الاقتصادية في كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وتنعكس سلبًا على المجتمع وأفراده، وعلى رأسها مشكلة التضخم التي أصبحت بمثابة صداع في رأس الاقتصاد المحلي والعالمي، وبالرغم من تنوع وتعدد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد تبقى مشكلة التضخم ومحاولة إيجاد حلول لها هدفًا لكل الأنظمة الاقتصادية، ويأتي هذا البحث لمحاولة إلقاء الضوء على الدور الاقتصادي الذي يمكن أن تلعبه الصكوك الإسلامية في محاولة لإيجاد حلول غير تقليدية للمساهمة في الحد من مشكلة التضخم.

الصكوك الإسلامية ومناهضة التضخم

١- لا شك أن مشكلة التضخم وآثارها الاقتصادية الخطيرة، تستلزم التنوع والابتكار في أساليب مناهضتها، وبالرغم من أن الأنظمة الاقتصادية تتعامل من أجل مناهضة هذه الظاهرة من خلال السياسات المالية والنقدية بشكل رئيس، إلا أنها مازالت حلولاً غير كافية، وتأتي الصكوك الإسلامية لتعمل جنبًا إلى جنب مع باقي السياسات التي تتبعها الأنظمة الاقتصادية لمناهضة التضخم، وذلك من خلال دورها الإيجابي في زيادة معدلات الإنتاج من خلالها أنواعها وصيغها المتعددة التي تناسب كافة الأنشطة

الاقتصادية، وبذلك تساهم في الحد من أسباب التضخم، والذي يرجع أحد أهم أسبابه إلى نقص الإنتاج الذي يترتب عليه انخفاض العرض وزيادة الطلب، مما يؤدي لزيادة الموجات التضخمية.

٢- لكي نتمكن من زيادة فعالية الصكوك الإسلامية في مناهضة التضخم لابد من الأخذ في الاعتبار أهم مسبباته لنتمكن من مناهضتها، ولا تقتصر أسباب التضخم على ضعف الإنتاج، بل إن زيادة السيولة النقدية وزيادة المعروض النقدي سبب هام للتضخم، وهنا تساهم الصكوك الإسلامية في معالجة فائض المعروض فتتيح للبنوك المركزية في الدول الإسلامية وللشركات المصدرة استخدامها ضمن أطر السياسة النقدية وفقًا للمنظور الإسلامي، بما يساهم في امتصاص السيولة، وخفض معدلات التضخم.

٣- إن انخفاض حجم أسواق رأس المال يعد سببًا لا يستهان به كمسببات للتضخم، ومن هنا جاءت الصكوك الإسلامية لتلعب دورًا هامًا في زيادة حجم أسواق رأس المال وانتعاشها، وما يترتب على ذلك من نمو اقتصادي، عن طريق فتحها المجال أمام فئة في المجتمع كانت تمتنع عن استثمار أموالها في السندات ونحوها من المعاملات التي لا تراعي ضوابط الشريعة الإسلامية، وما يترتب على ذلك من انتعاش اقتصادي يمكنه من مناهضة التضخم.

٤- تساهم الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة والذي يساهم في زيادة التضخم؛ حيث تتيح أمام أفراد المجتمع الفرصة للمشاركة في سد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة التي تحتاج تمويلاً ضخمًا لتنفيذ برامجها الاقتصادية وسد العجز فيها؛ لذلك يمكن للدولة أن تصدر الصكوك بأنواعها مع ما يتلائم مع تحقيق هدفها لتمويل مشاريعها التي تحتاج إلى أموال ضخمة لتنشئ مشاريع مدرة للربح تساعدها في دعم موازنتها، والذي يترتب عليه بالتبعية المساهمة في الحد من ظاهرة التضخم.

٥- تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية لأنها تتميز بالخصائص التي تجعلها معدة لدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، كما ينشأ عنها استثمار حقيقي من خلال قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى كمشروعات البنى التحتية، التي تحد من التضخم.

٦- تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التوزيع العادل للثروة؛ فالاستثمار الإسلامي يعتمد على مبدأ الربح والخسارة، وهو أساس العدل في العمل الاقتصادي، وتقوم الصكوك على المشاركة، مما يضمن عدالة توزيع الأرباح.

٧– تساهم الصكوك الإسلامية في مناهضة البطالة التي تعد أيضًا من الطرق المؤدية للتضخم؛ فالبطالة تؤدي إلى ضعف الإنتاج، وبالتالي فمن الآثار الخطيرة للبطالة فقدان السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها بوساطة العمال المتعطلين عن العمل؛ حتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصًا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا أو إنتاجهم لن يعوّض المفقود الذي حدث خلال فترة البطالة، ويقدر الاقتصاديون الفرق بين الناتج من السلع والخدمات الذي كان يمكن إنتاجه إذا وظفت قوى العمل المعطلة في وقتها، وبين الناتج الفعلي؛ كخسارة للمجتمع، والتي تتمثل في دخل الفئات المتعطلة، إضافة للخسارة التي تصيب إيرادات الحكومة نتيجة انخفاض الإيرادات المتأتية من ضرائب الصادرات والواردات وأقساط التأمين والمعاشات، وبالتالي فإن تقديم الصكوك الإسلامية داخل السوق المالية، يجعلها تعمل في أكثر من اتجاه، حيث تساهم في معالجة البطالة وما يترتب عليها بالتبعية من تضخم نتيجة تعطل الإنتاج.